



الحاكمة كاثيري هو كول

لنشر فوراً: 2025/1/31

مكافحة العودة إلى الجريمة: المدعون العامون في المقاطعات يؤيدون خطة الحاكمة HOCHUL لتبسيط قوانين الكشف القانوني لحماية الضحايا، ومحاسبة الجناة، وضمان الحق في محاكمة عادلة وسريعة

تقترح ميزانية الحاكمة Hochul التنفيذية للسنة المالية 26 تغييرات لتبسيط عملية الكشف القانوني وإنهاء التأخيرات الإجرائية ومنع الفصل التلقائي

جمعية محامي المقاطعات في ولاية نيويورك تصوت بأغلبية ساحقة لتأييد خطة الحاكمة Hochul لحماية السلامة العامة وحقوق الضحايا

يدعم استثمارات الحاكمة Hochul القياسية في مبادرات منع الجريمة المثبتة وسط انخفاض معدلات الجريمة في جميع أنحاء الولاية

أعلنت الحاكمة Kathy Hochul (كاثيري هو كول) اليوم، برفقة المدعين العامين من جميع أنحاء ولاية نيويورك، عن سلسلة من التحسينات والتغييرات الأساسية لتبسيط قوانين الكشف القانوني في نيويورك. اقترحت الحاكمة Hochul (هو كول) هذه الإصلاحات المنطقية كجزء من خطابها عن حالة الولاية لعام 2025، وهي تهدف إلى إنهاء التأخيرات الإجرائية ومنع الإقالات التلقائية للقضايا. صوتت جمعية المدعين العامين في ولاية نيويورك (District Attorneys Association of the State of New York, DAASNY) أو جمعية (DAASNY) بأغلبية ساحقة أمس لتأييد خطة الحاكمة خلال مؤتمرها السنوي الشتوي، حيث ستوفر مكاتبهم الأدوات والموارد اللازمة لحماية حقوق الضحايا ومحاسبة الجناة، مع الحفاظ على الحق في محاكمة عادلة وسريعة. يتماشى هذا الاقتراح مع الاستثمارات القياسية التي قامت بها الحاكمة في السنوات الأخيرة في مبادرات منع الجريمة التي أثبتت جدواها مع استمرار الجهود المبذولة لخفض معدلات الجريمة في جميع أنحاء الولاية.

"إن الحفاظ على أمن سكان نيويورك هو أولويتي القصوى، وبالعمل مع المدعين العامين في جميع أنحاء الولاية نتخذ خطوات لمكافحة الجريمة ومحاسبة مرتكبيها إلى أقصى حد يسمح به القانون،" قالت الحاكمة Hochul (هو كول). "سيؤدي اقتراحي المنطقي لتبسيط قوانين الكشف القانوني في نيويورك إلى سد الثغرات القائلة التي أخرت المحاكمات وأدت إلى رفض القضايا بسبب بعض الأمور الفنية البسيطة، مما سيساعد في نهاية المطاف على القضاء على العودة إلى الإجرام وتوفير العدالة للضحايا. يشرفني أن أحظى بالدعم الكامل من جمعية المدعين العامين في ولاية نيويورك أثناء قيامنا بإجراء هذه التغييرات."

إت إصلاح الكشف القانوني في نيويورك، الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2020، أدخل تغييرات أساسية لتعزيز العدالة في القضايا الجنائية، لكنه أدى إلى عواقب غير مقصودة. في الوقت الحالي، إذا تم الطعن في امتهال المدعي العام للاكتشاف بنجاح في وقت لاحق، فإن الوقت بين المصادقة والطعن يتم احتسابه بأثر رجعي ضد الادعاء، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى رفض الدعوى التي لا علاقة لها بالأسس الموضوعية للقضية أو شرعية التحقيق.

تشجع هذه الثغرة عن غير قصد على تأخير الطعون في الكشف القانوني، من أجل رفض القضايا بسهولة على أساس تقني. ولمعالجة ذلك، تقترح الحاكمة Hochul (هو كول) إجراء تغييرات لإزالة الحافز على تأخير الطعون في عمليات الكشف

القانوني ولضمان معالجة الخطأ في الاكتشاف بطريقة تتناسب مع الخطأ في الكشف القانوني نفسه وليس كألية فنية لرفض القضية بأكملها.

ستعزز هذه التغييرات المراجعة في الوقت المناسب مما سيؤدي إلى تحسين الوقت اللازم لمعالجة القضايا، والحد من التأخير الذي يبقي الأفراد في السجن قبل المحاكمة، ومنع حالات الرفض بناءً على أمور فنية يمكن أن تمنع تحقيق العدالة للضحايا وشعب ولاية نيويورك.

قال مايكل إي ماكماهون، المدعي العام لمنطقة ستاتن آيلاند ورئيس جمعية المدّعين العامين في ولاية نيويورك (DAASNY)، "من مقاطعة ريتشموند إلى مقاطعة شوتوكوا وفي كل مكان بينهما، أدت العواقب غير المقصودة لقانون الكشف القانوني لعام 2020 إلى إسقاط الآلاف من القضايا الجنائية والجنح أو تقليص التهم بشكل كبير عبر ولايتنا. هذا الواقع يسلب ضحايا الجريمة من الحصول على العدالة وهو السبب المباشر في تفشي ظاهرة العودة إلى الإجرام التي نعرفها جميعاً ونبغضها اليوم حيث يفلت المجرمون الخطرون من المساءلة والعقاب على أفعالهم الإجرامية. إذا كان سكان نيويورك يريدون معرفة سبب وجود حلقة مفرغة من العودة إلى الجريمة والتي تؤرق ولايتنا، فلا داعي للبحث بعيداً — فقوانين الكشف القانوني الحالية هي السبب. لقد حان الوقت الآن لتعديل قوانين الكشف القانوني المعطلة في نيويورك، ونحن نشكر الحاكمة Hochul (هوكول) على إدراكها لهذه الحقيقة وعلى العمل مع زملائنا المدّعين العامين والمشرعين لصياغة اقتراح يعيد الحس السليم والمساءلة إلى نظام العدالة الجنائية لدينا."

قالت مدعية مقاطعة رينسليير ورئيسة جمعية المدّعين العامين في ولاية نيويورك (DAASNY) المنتخبة Mary Pat Donnelly (ماري بات دونيلي)، "لقد اعترفت الحاكمة Hochul (هوكول) بأن قانون الكشف القانوني في ولاية نيويورك قد أدى بشكل غير مقصود إلى زيادة في أوقات معالجة القضايا وتأخيرها، وأنه في الواقع يبقي الأشخاص مسجونين لفترات أطول. لا يزال النظام الحالي يؤدي إلى استمرار رفض القضايا على أسس فنية. إن اقتراح الكشف القانوني الوارد في الميزانية المقترحة من الحاكمة من شأنه تحسين عملية الكشف القانوني وتبسيط وقت معالجة القضايا مع ضمان تزويد المدعى عليهم بالمعلومات التي يحتاجونها للدفاع عن أنفسهم. إنني أدمع الحاكمة Hochul (هوكول) في جهودها الرامية إلى تحسين عملية الكشف القانوني."

كما اقترحت الحاكمة Hochul (هوكول) أيضاً سلسلة من التحسينات لتبسيط عملية الكشف القانوني في الولاية. أولاً، تقترح الحاكمة توضيح أن المعلومات التي تتطلب استدعاءات إلى المحكمة للحصول عليها ليست ضرورية لشهادة الامتثال لكشف الأدلة، وأن وكلاء الإدعاء العام يمكنهم الإدلاء بالشهادات بمجرد أن يكونوا قد كشفوا عن جميع المواد ذات الصلة بما في حوزتهم بالفعل. بعد ذلك، تقترح الحاكمة Hochul (هوكول) توسيع نطاق التنقيح التلقائي ليشمل تفاصيل حساسة مثل العناوين الفعلية للشهود والبيانات الشخصية التي لا علاقة لها بالقضية، مما يلغي الحاجة إلى الدخول في إجراءات تقاضي مطولة لتتقح مثل هذه المواد.

تقترح الحاكمة Hochul (هوكول) أيضاً تقليل شرط تقديم إشعار الـ 48 ساعة قبل تقديم إفادات المتهم إلى هيئة المحلفين الكبرى إلى إشعار مدته 24 ساعة. سيساعد ذلك في تخفيف العبء عن المقاطعات التي تفتقر إلى هيئات المحلفين الكبرى التي تعمل خمسة أيام، والتي لا يكون لديها، خلال عطلات نهاية الأسبوع الممتدة، وقت مدته 48 ساعة قبل أن يتم تقديم القضية إلى هيئة المحلفين الكبرى. ستضمن هذه التغييرات عدالة الإجراءات وتبسيط معالجة القضايا وحماية المعلومات الحساسة.

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov

ولاية نيويورك | العرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418

سجل للحصول على تحديثات من مكتب الحاكمة: ny.gov/signup | أرسل NEW YORK في رسالة نصية إلى 81336

[إلغاء الاشتراك](#)